

قاعدة الجمع بين الحقيقة والمجاز في اللفظ الواحد من القرآن الكريم، وأثرها في استنباط الأحكام الشرعية عند أبي بكر ابن العربي - دراسة نظرية تطبيقية-

The rule of combining literal and figurative meanings in a single word in the Holy Qur'an, and its impact on the derivation of legal rulings by Abi Bakr ibn al-Arabi - A theoretical and practical study

سماعين بن عمار¹، خضر بوغفور²

¹ جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)، bnmarasmayl8@gmail.com

² جامعة وهران 1 أحمد بن بلة (الجزائر)، boughaff1973@gmail.com

تاريخ القبول: 2025/10/20

تاريخ الاستلام: 2025/08/16

ملخص:

اهتمت هذه الدراسة ببيان أثر اعتبار قاعدة الحقيقة والمجاز في فهم النص القرآني عند الإمام ابن العربي المالكي، والنظر في طريقة استثمار القاعدة في استنباط الاحكام الشرعية وذلك باستقراء الجملة من التطبيقات من مؤلفات ابن العربي. كما بينت الدراسة صحة الجمع بين الحقيقة والمجاز في بعض ألفاظ القرآن كما قرره جمهور الفقهاء، وتخلص الدراسة إلى أن القول بصحة الجمع بين الحقيقة والمجاز يوسع آفاق الفهم القرآني، مع الالتزام بأصول اللغة ومقاصد الشريعة. كلمات مفتاحية: الحقيقة، المجاز، القرآن الكريم، ابن العربي.

Abstract:

This study focused on demonstrating the impact of considering the rule of literal and figurative meaning in understanding the Qur'anic text according to Imam Ibn al-Arabi al-Maliki, and examining how the rule is used in deriving legal rulings by extrapolating from examples in Ibn al-Arabi's writings. The study also demonstrated the validity of combining literal and figurative meanings in some Quranic terms, as determined by the majority of jurists, and concluded that the validity of combining literal and figurative meanings broadens the horizons of Quranic understanding, while adhering to the principles of language and the objectives of Sharia.

Keywords: Truth, metaphor, the Holy Quran, Ibn al-Arabi.

1. مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد:

فإن القرآن الكريم هو كلام الله تعالى، المنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، بواسطة جبريل عليه السلام، بلسان عربي مبين، وقد جاءت بلاغته في أعلى مراتب الإعجاز، فكان بذلك أعظم حجة أقامها النبي عليه السلام على الكفار والمشركين.

ولا شك أن العربية، وهي وعاء هذا الوحي، تحتكم إلى أسس دقيقة في استعمال الألفاظ، ومنها التفريق بين الحقيقة والمجاز، وهو مبحث جوهري في علم اللغة، له آثاره الواضحة في علوم التفسير وأصول الفقه. ومن هنا، كان تفسير القرآن لا يتم إلا وفق مقتضى لسان العرب الذي نزل به، بما يحمله من ظواهر الحقيقة والمجاز في التراكيب، ودقة التعبير عن المعاني. ولهذا ظل البيان القرآني مجالا خصبا للبحث في دقائقه اللغوية، وأسراره البيانية، ودلالاته الشرعية.

وقد اخترت في هذا البحث تناول مسألة: "الجمع بين الحقيقة والمجاز في اللفظ الواحد من القرآن الكريم"، لما لها من أهمية بالغة في توجيه المعنى القرآني، واستخلاص الدلالة الشرعية، خاصة عند من جَوَّز ذلك من العلماء، وعلى رأسهم الإمام أبو بكر ابن العربي المالكي، أحد أبرز أعلام التفسير واللغة وأصول الفقه. فقد بلغ رتبة الاجتهاد.

ومما يميز ابن العربي أسلوبه الرزين في عرض المسائل الفقهية وربطها بما يتصل بها من قواعد الفقه، والأصول، واللغة، إضافة إلى وضوح العبارة، خاصة فيما يتصل ببلاغة القرآن ودلالة ألفاظه.

ويهدف هذا البحث إلى معالجة جملة من الاشكالات، من أبرزها:

- ما موقف ابن العربي من وقوع المجاز في القرآن الكريم؟

- هل يصح حمل اللفظ الواحد على الحقيقة والمجاز في آن واحد؟
- ما أثر هذا الجمع على فهم النص القرآني واستنباط الأحكام الشرعية؟

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يُبنى على منهجين:

➤ **المنهج التحليلي:** من خلال تحليل الأقوال والمواقف الأصولية واللغوية وبيان وجوهاها البلاغية.

➤ **المنهج الاستقرائي:** عبر تتبع المواضع التطبيقية التي مارس فيها ابن العربي هذا الجمع، واستنبط منها الأحكام.

راجيا من الله التوفيق والسداد في بيان هذه المسألة الدقيقة، وبيان أثرها في الفهم الصحيح لكتاب الله عز وجل، ومقاصده الشرعية.

2. مبحث تمهدي: ترجمة الإمام ابن العربي

1.2 المطلب الأول: نسب ابن العربي وطلبه للعلم

هو محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أحمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن العربي، أبو بكر، ابن أبي محمد، المعافري¹، الأندلسي، الإشبيلي².

ولد بأشبيلية ليلة الخميس في 22 من شعبان سنة 468هـ، الموافق لـ 31 مارس 1076م، ووالده هو الإمام العلامة الأديب، ذو الفنون، أبو محمد عبد الله بن محمد بن العربي الإشبيلي ولد سنة 435هـ³.

¹ - المعافري: بالفتح وكسر الفاء وراء إلى المعافر بطن من قحطان. لب الباب في تحرير الأنساب للسيوطي، دار صادر-بيروت [247].

² - المقفى الكبير لتقي الدين المقرئ، المحقق: محمد اليعلاوي، الناشر: دار الغرب الاسلامي، بيروت - لبنان - ط: 2، 1427 هـ [110/6].

³ - ينظر سير أعلام النبلاء للذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت [198/20].

نشأ الإمام ابن العربي في بيت حريص على تعلم العلم وتعليمه، فقد جعل له أبوه برنامجاً تعليمياً صارماً لزمه ابن العربي منذ نعومة أظفاره. يقول ابن العربي في كتابه قانون التأويل: "وكان من حسن قضاء الله أني كنت في عنفوان الشباب وريان الحداثة، وعند ريعان النشأة، رتب لي أبي - رحمه الله - معلماً لكتاب الله، حتى حذقت القرآن في العام التاسع... وقال أيضاً: "وقد جمعت من العربية فنونا، وتصرفت فيها تمريناً، منها كتاب الإيضاح للفراسي، والجمل، وكتاب النحاس، و الأصول لابن السراج..."⁴.

رحل أبو بكر ابن العربي إلى بلاد المشرق مع أبيه يوم الأحد مستهل شهر ربيع الأول سنة خمس وثمانين وأربعمائة⁵. وذلك بعدما سقطت إشبيلية، وقد زار ابن العربي في رحلته إلى المشرق عدداً من البلدان والحواضر العلمية المعروفة بلحق العلم وجالس عدداً من فقهاء المذاهب ولازم بعضهم، ثم رجع إلى موطنه إشبيلية سنة 491هـ⁶.

4 - قانون التأويل للقاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري، تحقيق: محمد السليمان، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، ط: 1 - 1986م [415].

5 - ينظر وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان البرمكي، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر - بيروت [296/4]

6 - ينظر قانون التأويل [423] وسراج المريدين إلى سبيل الدين لابن العربي، دار الحديث الكتانية [405/4]، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأبو العباس شمس الدين البرمكي الإربلي، المحقق: إحسان عباس، دار صادر - بيروت، بدون ط- 1498 [296/4]، والمقفى الكبير [110/6]. وسير أعلام النبلاء للذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط: 3، 1405 هـ [198/20].

توفي رحمه الله سنة 543هـ على الأصح من الأقوال، وذلك بعد رحلته إلى مراكش مع وفد إشبيلية الوافد على الأمير عبد المؤمن بن علي وكان هو رئيس الوفد، فقبل طاعتهم وانصرفوا بالجوائز والإقطاعات لجميع الوفد، وحمل إلى فاس ودفن بباب المحروق وقبره هناك معروف⁷.

2.2 المطلب الثاني: مصنفاته

صنف الإمام ابن العربي مصنفات كثيرة في مختلف العلوم الشرعية، منها ما طبع ومنها ما فُقد، ومن أشهرها: القبس في شرح موطأ مالك بن أنس، وعارضة الأحمدي في شرح الترمذي، وأنوار القجر، والتاسخ والمنسوخ، وكتاب الأحكام، ومعاني الأسماء الحسنى، ومشكل الحديث، وسراج المريدين، والإنصاف في مسائل الخلاف (عشرون مجلد)، وحديث الإفك، وكتاب شرح حديث جابر في الشفاعة، وكتاب حديث أم زرع، وستر العورة، والمحصول في علم الأصول، وأعيان الأعيان، والعواصم من القواصم، وأحكام القرآن، والمسالك على موطأ مالك، وكتاب المتكلمين، وقانون التأويل، وملجنة المتفقهين إلى معرفة غوامض النحويين، ونزهة الناظم⁸.

3.2 المطلب الثالث: ثناء العلماء عليه

عرف الإمام ابن العربي بموسوعيته وإحاطته بالفنون الشرعية، وقد اعتبرت مؤلفاته من أهم مراجع الفقه المالكي، وقد أثنى عليه غير واحد من العلماء:

⁷ - ينظر فهرس الفهارس والأنبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات لبعبد الحي الكتاني، المحقق:

إحسان، دار الغرب الإسلامي - بيروت ط: 2- 1982 [143/1] شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لابن سالم مخلوف [200/1].

⁸ - ينظر الأعلام للزركلي، دار العلم للملايين ط: 15- 2002م [230/6] المقفى الكبير لتقي الدين المقرئ:

[111/6] شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد ابن سالم مخلوف علق عليه: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، لبنان ط: 1- 1424 هـ [199/1].

قال فيه تلميذه الحافظ ابن بشكوال: "الإمام العالم الحافظ المستبصر ختام علماء الأندلس، وآخر أئمتها وحفاظها... عاد إلى الأندلس سنة ثلاث وتسعين وقدم بلده إشبيلية بعلم كثير لم يدخله أحد قبله ممن كانت له رحلة إلى المشرق.

وكان من أهل التفنن في العلوم والاستبحار فيها والجمع لها، متقدما في المعارف كلها، متكلماً في أنواعها، نافذاً في جميعها، حريصاً على أدائها ونشرها، ثاقب الذهن في تمييز الصواب منها، ويجمع إلى ذلك كله آداب الأخلاق، مع حسن المعاشرة ولين الكنف، وكثرة الاحتمال وكرم النفس، وحسن العهد، وثبات الوعد"⁹.

وقال فيه تلميذه القاضي عياض: "كان فهماً نبيلاً، فصيحاً حافظاً أديباً شاعراً كثير الخير مليح المجلس"¹⁰.

وقال فيه الذهبي في السير: "أدخل الأندلس إسناداً عالياً، وعلماً جماً. وكان ثاقب الذهن، عذب المنطق، كريم الشمائل، كامل السؤدد"¹¹.

3. المبحث الأول: مفهوم الحقيقة والمجاز في الكلام

يقسم علماء اللغة والشريعة الكلام من حيث الاستعمال إلى حقيقة ومجاز.

1.3 المطلب الأول: مفهوم الحقيقة

➤ الفرع الأول: تعريف الحقيقة

الحقيقة في اللغة: ما أقرّ في الاستعمال على أصل وضعه¹².

⁹ - الصلة في تاريخ أئمة الأندلس لابن بشكوال، تحقيق: السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي ط: 2 - 1955 م [558/1].

¹⁰ - الغنية للقاضي عياض [68/1].

¹¹ - سير أعلام النبلاء [200/20].

¹² - لسان العرب لابن منصور [52/10].

اصطلاحاً: عرف ابن العربي الحقيقة بقوله: "كل ما دلّ بموضوعه على المراد به أصلاً"¹³. وعرفها القرائي بقوله: "هو اللفظ المستعمل فيما وضع له في العرف الذي وقع فيه التخاطب"¹⁴. مثال: استعمال لفظ الأسد للدلالة على الحيوان المفترس.

➤ الفرع الثاني: أقسام الحقيقة

يقسم الأصوليون الحقيقة إلى أربعة أنواع: لغوية، وشرعية، وعرفية عامة، وعرفية خاصة.

- أ- الحقيقة اللغوية: وهي اللفظ الذي وضعه أهل اللغة لمعنى ابتداء، ولم يطرأ عليه تغيير، مثل كلمة إنسان.
- ب- الحقيقة الشرعية: هي الأسماء التي استعملها المشرع فيما فرض من عبادات وغيرها، كلفظ "الصلاة" نقلها الشارح من الدعاء للعبادة المخصوصة.
- ج- عرفية عامة: هي اللفظ الذي نُقل عن موضوعه الذي وضع له ابتداء وأصبح هو المتبادر للذهن، كلفظ "الدابة" نقلها العرف العام من كل ما يدبّ على الأرض وخصّها بذات الخوافر كالفرس والحصان والبغل.

د- عرفية خاصة: هي ما كان النقل فيها على يد أصحاب الفنون، كالأدباء والنحويين والفقهاء مثل كلمة: الرجز والعطف والمناسخة¹⁵.

2.3 المطلب الثاني: مفهوم المجاز

➤ الفرع الأول: تعريف المجاز

لغة: "ما أُقرّ في الاستعمال على غير أصل وضعه"¹⁶.

¹³ - المحصول لابن العربي [21].

¹⁴ - شرح تنقيح الفصول للقرائي، دار الفكر-لبنان-1424هـ [40].

¹⁵ - ينظر التقريب و الإرشاد للباقلاني [127/1] الفروق للقرائي [187/1]. شرح تنقيح الفصول للقرائي [40].

¹⁶ - ينظر لسان العرب [52/10].

اصطلاحاً: "اللفظ المستعمل في غير ما وضع له"¹⁷. كاستعمال لفظ الأسد للدلالة على الرجل الشجاع.

➤ الفرع الثاني: أقسام المجاز

يقسم ابن العربي في كتابه المحصول المجاز إلى قسمين:

الأول: التشبيه: كقولك في الشجاع: أسد تشبيهاً للعاقل بغير العاقل.

الثاني: التسيب، أو ما يسمى بالمجاز المرسل: وهو على قسمين :

أ- أن يعبر عن الشيء بمقدمته السابقة له، مثل قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ نَسَبَ إِخْرَاجَ الْمَرْعَى إِلَى نَفْسِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَا إِلَى الْأَرْضِ لِأَنَّ الْأَرْضَ لَا تَنْبُثُ الْعُشْبَ إِلَّا بِإِذْنِهِ، فَنَسَبَ إِلَيْهِ الْأَمْرَ ابْتِدَاءً.﴾¹⁸

ب- أن يعبر عن الشيء بفائدته¹⁹. مثل قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ نَسَبَ إِخْرَاجَ الْمَرْعَى إِلَى نَفْسِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَا إِلَى الْأَرْضِ لِأَنَّ الْأَرْضَ لَا تَنْبُثُ الْعُشْبَ إِلَّا بِإِذْنِهِ، فَنَسَبَ إِلَيْهِ الْأَمْرَ ابْتِدَاءً.﴾²⁰

4.المبحث الثاني: المجاز في القرآن الكريم

القرآن الكريم هو كلام الله تعالى المنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بواسطة جبريل عليه السلام، وقد أنزله الله سبحانه وتعالى بلغة العرب، فما من نبي إلا وبعثه الله تعالى بلسان قومه.

¹⁷ - الفروق للقرافي [63/3].

¹⁸ - الأعلى [4].

¹⁹ - المحصول لابن العربي [21].

²⁰ - البقرة [275].

²¹ - أحكام القرآن لابن العربي، دار الكتب العلمية، ط: 4-1429هـ [320/1].

ومن المقرر في اللغة أن الكلام ينقسم من حيث الاستعمال إل حقيقة تدل على معناها الأصلي، ومجاز مراد به غير معناه مع قرينة مانعة من إرادة الحقيقة، فكان ذلك سببا في اختلاف الأصوليين في مسألة وقوع المجاز في القرآن، وهو خلاف له أثر ظاهر في تفسير النصوص واستنباط الأحكام.

1.4 المطلب الأول: موقف الأصوليين من مسألة وقوع المجاز في القرآن

اختلف الأصوليون في وقوع المجاز في القرآن على قولين:

القول الأول: ذهب جمهور العلماء إلى القول بوقوع المجاز في القرآن، ومما استدلو به:

- أنّ القرآن عربي نزل بلغة العرب ولغة العرب يدخلها المجاز، والكثير من آيات القرآن فيها استعارات عظيمة ولاسيما سورة يوسف عليه السلام، والاستعارة أحد أقسام المجاز، قال تعالى: ﴿فَإِذَا نَزَلَ بِكَ الْكَلَامُ فَتَسْمِعْهُ لَهُمْ فَيُؤْمِنُوا بِهِ أَوْ يُكْفَرُوا لَهُمْ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ عَذَابِ اللَّهِ الَّذِي هُوَ عَظِيمٌ﴾ [يوسف: 24]، وقال: ﴿فَإِذَا نَزَلَ بِكَ الْكَلَامُ فَتَسْمِعْهُ لَهُمْ فَيُؤْمِنُوا بِهِ أَوْ يُكْفَرُوا لَهُمْ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ عَذَابِ اللَّهِ الَّذِي هُوَ عَظِيمٌ﴾ [يوسف: 24]، فيكون القرآن قد اشتمل على المجاز؛ لأنّه نزل بلغتهم²⁴.

- أنّ المجاز وقع وورد في القرآن، بحيث يذكر الشّيء بخلاف ما وضع له، وهو إما زيادة، أو نقصان، أو استعارة، أو تقديم، أو تأخير، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نَزَلَ بِكَ الْكَلَامُ فَتَسْمِعْهُ لَهُمْ فَيُؤْمِنُوا بِهِ أَوْ يُكْفَرُوا لَهُمْ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ عَذَابِ اللَّهِ الَّذِي هُوَ عَظِيمٌ﴾ [يوسف: 25]، فإنّ المراد: وأسأل أهل القرية؛ لامتناع توجيه السؤال إلى نفس القرية²⁶، وأمثلة هذا في القرآن كثيرة.

القول الثاني: منع وقوع المجاز في القرآن، وهذا قول ابن خوزير منداد من المالكية وأبي الحسن الخريزي الحنبلي وأبي عبد الله بن حامد وأبي الفضل التميمي وداوود الأصفهاني، أبو إسحاق الإسفرايني²⁷. ومما استدلو بما يلي:

- بأنّ المجاز للضرورة والله يتعالى عن الضرورة²⁸.

²² - يوسف [2].

²³ - الشعراء [195].

²⁴ - ينظر المحصول لابن العربي [22].

²⁵ - يوسف [82].

²⁶ - المذهب في علم أصول الفقه المقارن لعبد الكريم النملة [491/2].

²⁷ - ينظر المحصول لابن العربي [22] الإشارة في أصول الفقه للباجي [54/1] مذكرة في أصول الفقه لمحمد

الأمين الشنقيطي مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط: 5- 2001 م [69/1].

-أنّ القرآن كلّهُ حقّ، ومحال أن يكون حقّاً ما ليس بحقيقة²⁹.

-أنّ إثبات المجاز يؤدي إلى فتح باب التلاعب بالتّصوص الشرعية وتحريف معانيها وتعطيلها³⁰.

➤ المناقشة والترجيح:

قد أجاب الإمام الباجي المالكي على حجج المانعين للمجاز في القرآن بما يلي:

-قولهم: "أنّ المجاز للضرورة" لا نسلم به، بل يستعمل الفصحاء المجاز مع القدرة على غيره، يروونه أبلغ.

-قولهم: "أن القرآن كلّهُ حقّ، ومحال أن يكون حقّاً ما ليس بحقيقة" غير صحيح، لأنّ الحقّ ليس من

الحقيقة بسبيل، ولذلك اجتمع كلّ واحد منهما مع ضدّ الآخر، فتصدق إذا قلت: الأسد في الدّار، وفيها

رجل شجاع، وتكذب إذا قلت: زيد في الدّار، وليس فيها أحد³¹.

- أما قولهم: "أنّه يؤدي إلى فتح باب التلاعب بالتّصوص" فجوابه: أنّ المجاز ثبت باستقراء لسان العرب

وأساليبهم في الكلام فلا تحمل الكلمات إلا على ما جاء في كلام العرب، وصرف الكلام من الحقيقة إلى

المجاز تأويل³²، والتأويل له شروطه عند الأصوليون.

وعليه فإنّ الراجح هو مذهب الجمهور لقوة ما استدلووا به، ولأنّ القول بمنع المجاز في القرآن يعطل

معاني كثيرة جاء بها القرآن الكريم، ويسقط الكثير من الأحكام الفقهية التي يؤدي تعطيلها إلى وقوع الناس

في الحرج، ولأنّ القرآن نزل بلغة العرب وأساليبهم في الكلام والمجاز معلوم في اللّغة العربية.

2.4 المطلب الثاني: أثر القول بورود المجاز في القرآن عند ابن العربي

تطبيقات المجاز في القرآن الكريم كثير في كتب ابن العربي، نقتصر على بعضها.

28 - الإشارة في معرفة الأصول والوجازة في معنى الدليل للباقي، تحقيق: محمد علي فركوس، المكتبة المكية، ط: 1

1416هـ [158/1]

29 - نفس المصدر [158/1]

30 - مباحث الكتاب و السنة د. محمد حاج عيسى، دار الإمام مالك، ط: 1-1436هـ [27].

31 - ينظر الإشارة في معرفة الأصول والوجازة للباقي [158/1].

32 - ينظر مباحث الكتاب والسنة د. محمد حاج عيسى [27].

المثال الأول:

في قوله تعالى: ﴿قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ فِي كِتَابِهِ الْقَبْسُ أَنَهَا: عِبَارَةٌ عَنِ الْكَفِّ عَنِ الْعَطَاءِ﴾³⁴. أي كناية عن الشَّح، والكناية أحد أقسام المجاز.

قال القرطبي في بيان معنى الآية: هذا مجاز عبر به عن البخيل الذي لا يقدر من قلبه على إخراج شيء من ماله، فضرب له مثل الغل الذي يمنع من التصرف باليد³⁵.

لو فسرنا الآية حسب معناها الحقيقي في اللغة لم تفد مقصود الشارع منها، فإن الغل في اللغة جعل اليد تلي الذقن والعنق³⁶، والصحيح ما ذكره أهل التفسير من أن المقصود من الآية هو النهي عن البخل، فعبر عن ذلك بالغل.

المثال الثاني:

المجاز في قوله تعالى: ﴿قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ فِي أَحْكَامِ الْقُرْآنِ: كَنَاءَةٌ عَنْ اسْتِجَابَةِ فِي الْبَيْعِ وَقَبْضِهِ بِالْيَدِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَفْعَلُهُ الْمُرِي قَصْدًا لِمَا يَأْكُلُهُ، فَعَبَّرَ بِالْأَكْلِ عَنْهُ، وَهُوَ مَجَازٌ مِنْ بَابِ التَّعْبِيرِ عَنِ الشَّيْءِ بِفَائِدَتِهِ وَثَمَرَتِهِ، وَهُوَ أَحَدُ قِسْمِي الْمَجَازِ﴾³⁸.

قال القرطبي في تفسير قوله تعالى: ﴿يَأْكُلُونَ يَأْخُذُونَ﴾، فعبر عن الأخذ بالأكل، لأن الأخذ إنما يراد للأكل³⁹.

33 - الإسراء [29]

34 - القبس [113].

35 - الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة، ط: 2- 1384 هـ [250/10].

36 - لسان العرب لابن منصور [567/2].

37 - البقرة [275].

38 - أحكام القرآن لابن العربي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: 2- 1424 هـ [230/1].

39 - الجامع لأحكام القرآن للقرطبي [348/3].

فلا يستقيم معنى الآية المراد من الشارع إلا على معناها المجازي بأن المقصود بالأكل كل أنواع الأخذ للربا. ولو فسرناها على مقصودها من اللغة حقيقة لتوجه النهي لأكل مال الربا فقط دون غيره من صور الأخذ والعطاء.

5. المبحث الثالث: قاعدة "الجمع بين الحقيقة والمجاز في اللفظ الواحد من القرآن الكريم"

سبق أن ذكرنا أن الكلام في العربية يقسم إلى حقيقة ومجاز وبيّنّا معنى كل واحد منهما. ويتفرع عن هذا الأصل قاعدة الجمع بين الحقيقة والمجاز في اللفظ الواحد في نفس المحل، وقد كانت محل خلاف بين الأصوليين.

1.5 الفرع الأول: بسط القاعدة

يقصد بالقاعدة أنّه إذا ورد في الخطاب لفظ أو تركيب مما يحتمل الحقيقة والمجاز في نفس الوقت في اللغة جاز حمله عليهما جميعاً بشرط ما لم يرد من الشرع تعيين لأحد الاحتمالين، فإن ورد من الشرع دليل يبين المعنى المراد لم يجز صرفه إلى غيره سواء كان حقيقة أو مجازاً.

يقول ابن العربي في كتابه القبس: "قد بيّنّا في أصول الفقه صحة تناول اللفظ الواحد للمعنيين المختلفين"⁴⁰ ويمكن أن يكون ذلك بدلالة اللفظ على أحد المعاني حقيقة، وعلى الآخر مجازاً. وهذا كثير في مؤلفات ابن العربي، فهو يستنبط أحكاماً من النص عن طريق معناه الحقيقي، وأحكاماً أخرى من النص عن طريق معناه المجازي، وسنبيّن ذلك ببعض التطبيقات الفقهية من كتبه.

وقد ذكر ابن العربي في موضع آخر أنّ "حمل النص على الحقيقة أولى عند غياب تعيين المعنى المراد من الشرع، وذلك أنّ الأصل في الكلام أنّه على الحقيقة"⁴¹. وقال أيضاً: "ولا يعدل عن الحقيقة إلى المجاز إلا بدليل"⁴².

⁴⁰ - القبس [217].

⁴¹ - ينظر القبس [113].

⁴² - أحكام القرآن لابن العربي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: 3-1424 هـ [414/4].

2.5 الفرع الثاني: موقف الأصوليين من القاعدة

اختلف الأصوليون في مسألة الجمع بين الحقيقة والمجاز في نفس اللفظ على قولين:

القول الأول: ذهب الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة إلى جواز ذلك بشرط أن لا يكون المعنيان متضادين⁴³، ومما استدلووا به:

- دلالة القرآن على جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز في نفس اللفظ، ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُ يَحْمِلُ عَلَى اللَّمَسِ بِالْيَدِ وَعَلَى الْجَمَاعِ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنَّهُ يَحْمِلُ عَلَى اللَّمَسِ بِالْيَدِ وَعَلَى الْجَمَاعِ﴾، حيث خير الولي بين القصاص والدية؛ لأنَّ السلطان حقيقة في الاقتصاص مجاز في الدية، والتخيير بينهما جمع بين الحقيقة والمجاز في اللفظ الواحد، وقوله تعالى: ﴿هُوَ حَقِيقَةٌ فِي الْوُطءِ مَجَازٌ فِي الْعَقْدِ﴾، فيحمل عليهما جميعاً.

- أن ذلك واقع في اللغة وجائز: فلفظ اليمين في اللغة هو القسم ثمَّ إنَّ أهل العرف يستعملونه في النذر أيضاً وهو ليس قسماً بل إطلاق اليمين عليه إمّا مجاز لغويّ أو بطريق الاشتراك⁴⁷.

القول الثاني: ذهب الحنفية والغزالي إلى منع إطلاق اللفظ على المعنى الحقيقي والمعنى المجازي في وقت واحد في محل واحد، فإن كان في محلين مختلفين يجوز أن يجتمعا⁴⁸. ومعنا هذا أنَّ اللفظ لا يحمل على

⁴³ - ينظر المحصول [71] الفروق للقرافي [177/1] قواطع الأدلة للسماعاني، تحقيق محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، ط: 1-1418هـ [279/1] المسودة لأل تيمية، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني-القاهرة-1384هـ [168/1].

⁴⁴ - النساء [43].

⁴⁵ - الإسراء [33].

⁴⁶ - النساء [22].

⁴⁷ - ينظر الفروق للقرافي [177/1].

⁴⁸ - ينظر أصول السرخسي، تحقيق: أبو الوفاء الأفعاني، إحياء المعارف النعمانية-الهند-[177/1] الفصول من الأصول للرازي، تحقيق عجيل جاسم، التراث الإسلامي، ط: 2-1414هـ [78/1] تقويم الأدلة للدبوسي، تحقيق: خليل محي الدين، دار الكتب العلمية-بيروت-ط: 1-1421هـ [122/1].

الحقيقة والمجاز في نفس المحل، ولكنه يجوز أن يحمل في محل على الحقيقة وفي محل آخر على المجاز، وذلك حسب صيغة الكلام و قرائن الأحوال. و مما استدلو به:

- أنّ حدّ الحقيقة استعمال اللفظ فيما وضع له والمجاز على الضدّ منه ويستحيل إرادة الشّيء وضده بلفظ واحد في حالة واحدة، فلفظ الأسد مثلاً هو للحيوان المفترس حقيقة، وللرجل الشجاع مجازاً، فإذا أطلق ولا قرينة كان للحيوان المفترس، لأنّ الأصل الحقيقية، والمجاز خلاف الأصل⁴⁹.

- أنّه يستحيل اجتماع الحقيقة والمجاز في لفظ واحد كما أنّه يستحيل أن يكون الثوب الواحد على رجل لبسه في حالة استعماله ملكاً له وعارية في حقه أيضاً، والألفاظ للمعاني بمنزلة الكسوة للأشخاص⁵⁰.

➤ المناقشة والترحيع

بالنظر في أدلة الفريقين يتبين رجحان أدلة الجمهور، وذلك لكثرة الشواهد القرآنية التي ذكروها مع موافقة اللغة.

وعليه يرد على أدلة الحنفية بما يلي:

- ما استدلو به من أن "حدّ الحقيقة استعمال اللفظ فيما وضع له والمجاز على الضدّ منه ويستحيل إرادة الشّيء وضده بلفظ واحد في حالة واحدة". غير مسلم به، فقد ذكر الفقهاء عدة مواضع من القرآن تشهد على جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز في نفس اللفظ، فإن لفظ النكاح مثلاً حقيقة في الوطء مجاز في العقد، وأمثلة ذلك كثيرة.

- أما استدلالهم بأنه "يستحيل اجتماع الحقيقة والمجاز في لفظ واحد" غير صحيح، فمعلوم من أساليب العرب في كلامهم الجمع بين الحقيقة والمجاز في نفس اللفظ، والقرآن نزل بلغة العرب، وفيه ألفاظ كثيرة

⁴⁹ - ينظر تخريج الفروع على الأصول للزنجاني [70/1].

⁵⁰ - ينظر كشف الأسرار في أصول البزدوي لعبد العزيز أحمد بن محمد البخاري مطبعة الشركة الصحافية العثمانية-1308هـ. [47/2].

وردة في صيغ حملها الفقهاء على الحقيقة والمجاز في نفس المحل، مثل قوله تعالى: ﴿؟ ؟ ؟ ؟ ؟﴾⁵¹، فإنه يحمل عند الفقهاء على اللمس باليد وعلى الجماع، وهو حقيقة في اللمس كناية على الجماع. وعليه فإن الراجح هو ما ذهب إليه ابن العربي وجمهور الفقهاء من جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز في نفس اللفظ والمحل - والله أعلم -.

➤ جواب ما يوهم أن ابن العربي لا يقول بالقاعدة

مما يوهم أن ابن العربي لا يقول بالقاعدة أنه يصرح في بعض المواضع أن الأصل في الكلام أنه على الحقيقة ولا يعدل عن الحقيقة إلى المجاز إلا بدليل.

يجاب على ما يوهم التناقض في كلام ابن العربي على القاعدة من وجهين:

- قوله "أن حمل النص على الحقيقة أولى عند غياب تعيين المعنى المراد من الشرع"، هذا لا يمنع من جواز حمل اللفظ على المعنى المجازي أيضا إذا دل على معنى يصح في اللغة ولا يخالف أصول الشريعة ومقاصدها.

- أما قوله "لا يعدل عن الحقيقة إلى المجاز إلا بدليل"، هذا في حالة اسقط المعنى الحقيقي مقابل المعنى المجازي فلا يكون ذلك إلا بدليل، أما في الجمع بين المعنيين في نفس اللفظ فلا مانع من ذلك إن دلا على معنى يصح في اللغة والشرع، وقد ذكر ابن العربي هذا المعنى بقوله: "ولا يصح حمل اللفظ على المجاز، وإسقاط الحقيقة بغير دليل"⁵². وعليه فإن تبث الدليل على جواز حمل اللفظ على المعنيين الحقيقي والمجازي فلا مانع من ذلك.

➤ أثر الاستدلال بالقاعدة عند ابن العربي

اعتمد ابن العربي في كتابه أحكام القرآن على قاعدة "الجمع بين الحقيقة والمجاز في اللفظ الواحد" لبيان معاني بعض ألفاظ القرآن الكريم، من ذلك:

⁵¹ - النساء [43].

⁵² - أحكام القرآن لابن العربي [592/1].

التطبيق الأول: لفظ "اسمعوا" في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْمَعُوا﴾⁵³.

نقل ابن العربي فيه قولان:

أحدهما: اصغوا إلى ما ينزل عليكم من كتاب الله، وهو الاصل في السماع.

الثاني: أن معناه اقبلوا ما تسمعون، وعبر عنه بالسماع؛ لأنه فائدته على أحد قسمي المجاز⁵⁴.

يرى ابن العربي أن كلا المعنيين صحيح مراداً من الآية، وقد نقل القرطبي نفس المعنيين في

تفسيره⁵⁵. وبهذا الجمع بين المعنيين يتضح أثر البلاغة القرآنية في الإيجاز الذي يسمح بحمل اللفظ على

الحقيقة والمجاز في نفس المحل إذا احتمل سياق النص ذلك.

التطبيق الثاني: بيان معنى لفظ "يرفعه" في قوله تعالى: ﴿يَرْفَعُهُ﴾⁵⁶.

ذكر ابن العربي في تفسيرها قولين:

قيل: الفاعل في يرفعه مضمّر يعود على الله، أي هو الذي يرفع العمل الصالح، كما أنه إليه يصعد الكلم

الطيب.

وقيل: الفاعل في يرفعه مضمّر يعود على العمل، المعنى: يصعد الكلم الطيب، والعمل الصالح هو الذي

يصعد الكلم الطيب، وقد قال السلف بالوجهين، وهما صحيحان. فالأول حقيقة؛ لأن الله هو الرفع

الخافض.

والثاني مجاز؛ ولكنه جائز سائغ.

وحقيقته أن كلام المرء بذكر الله إن لم يقتزن به عمل صالح لم ينفع؛ لأن من خالف قوله فعلة فهو

وبال عليه⁵⁷.

⁵³ - التغابن: [16]

⁵⁴ - أحكام القرآن لابن العربي [268/4].

⁵⁵ -تفسير القرطبي[145/18].

⁵⁶ -فاطر: [10].

نقل ابن العربي في تفسير هذه الآية احتمالين في تأويل الفاعل في قوله تعالى: (يرفعه) كلاهما ورد عن السلف، ويرى صحتهما معًا. فالأول أن الفاعل هو الله تعالى، أي أن الله يرفع العمل الصالح، وهذا المعنى حقيقي لأن الرفع من صفات الله. أما الثاني فأن الفاعل هو العمل الصالح، أي أن العمل هو الذي يرفع الكلم الطيب، وهذا التأويل مجازي، إذ يسند الرفع إلى العمل باعتباره سببًا لقبول القول الطيب، لا أنه يرفعه بذاته.

وقد نقل الطبري في تفسيره عن قتادة عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الْكَلِمَ الطَّيِّبَ﴾، قال: العمل الصالح يرفع الكلام الطيب. وعن قتادة أيضًا في قوله تعالى: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الْكَلِمَ الطَّيِّبَ﴾، قال: لا يقبل الله قولًا إلا بعمل، من قال وأحسن العمل قبل الله منه⁵⁸.

4. خاتمة:

- وفي ختام هذه الدراسة نذكر أهم النتائج التي تم التوصل إليها:
- ❖ التعرف على شخصية ابن العربي العلمية ومدى إطلاعه في الفنون الشرعية.
- ❖ تأثر ابن العربي بأسرته العلمية، فقد كان أبوه أبو محمد عبد الله بن محمد من كبار أدباء الأندلس، وكان رفيقه في رحلته إلى طلب العلم بالشرق.
- ❖ اتفاق أهل اللغة والشرعية على تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز.
- ❖ الصحيح الذي تؤيده النصوص الشرعية هو مذهب الجمهور القائل بوقوع المجاز في القرآن الكريم.
- ❖ يصح الجمع بين الحقيقة والمجاز في بعض ألفاظ القرآن الكريم كما قرر ذلك جمهور الفقهاء.
- ❖ أن ابن العربي لم يقتصر على التنظير لمسألة الجمع، بل وظفها في تفسيره واستنباطه للأحكام.

⁵⁷ - أحكام القرآن لابن العربي [16/4].

⁵⁸ - جامع البيان في تأويل القرآن للطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط: 1- 1420 هـ [445/20].

عنوان المقال: قاعدة الجمع بين الحقيقة والمجاز في اللفظ الواحد من القرآن الكريم، وأثرها في استنباط الأحكام

الشرعية عند أبي بكر ابن العربي -دراسة نظرية تطبيقية-

❖ أن القول بصحة الجمع بين الحقيقة والمجاز يفتح آفاقاً أوسع في فهم النص القرآني، دون الخروج عن أصول اللغة أو مقاصد الشريعة.